

وهذا الإنفصال أدى إلى ابتعاد قواعد القانون عن الدين و بفعل التطور الحضاري وتولي الحكام لجميع السلطات واقتصار السلطة الدينية على العقائد و العبادات ، وتحولت القواعد القانونية التي كانت محتكرة في فئة معينة إلى تعبير عن ارادة المجتمعات والشعوب ، مما أدى إلى امكانية تعديلها وفقا للمتطلبات الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية بعد ان كانت غير قابلة للتعديل . كما تحولت الجزاءات الدينية إلى جزاءات مدنية ،